

ملاحح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن

التاسع عشر¹

د.رضوان شافو

أ.عمر لمقدم

قسم العلوم الانسانية - جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

الملخص:

لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في سيطرة فرنسا على ثروات الجزائر و جعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي، كما ساهم تطور كل من النظام الجمركي و المواصلات في استحواذ فرنسا على أغلب تجارة الجزائر الخارجية، و تبين بنية الصادرات و الواردات الجزائرية و أسعارها مدى الاستغلال الرأسمالي في الجزائر و السياسة التجارية الفرنسية التي جعلت من الجزائر سوق للصناعة الفرنسية و مصدرا للتزود بالمنتجات الزراعية و المواد الأولية الضرورية للصناعة الفرنسية.

Résumé:

Le commerce extérieur a joué un rôle important dans le contrôle des richesses de l'Algérie et les rendre au service de l'économie française, grâce à l'évolution du système douanier et le transport, la France a eu la plupart du commerce extérieur de l'Algérie, et les structures des exportations et les importations algériennes et leurs prix ont montré le degré de l'exploitation du capitalisme français en Algérie et la politique commerciale française qui a fait le marché algérien pour l'industrie française et

¹ هذه الدراسة انجزت بالنسيق والتباحث بين الاستاذ عمر لمقدم (طالب دكتوراه lmd)، والاستاذ

une source pour la fourniture de produits agricoles et les matières premières nécessaires pour l'industrie française.

مقدمة:

كان احتلال فرنسا للجزائر قد تم بفعل جملة من الدوافع التي يحتل الجانب الاقتصادي فيها مكانة هامة، و نظرا للتنافس الشديد الذي كان بين القوى الاستعمارية، و الذي احتد نتيجة التطور الذي عرفته الرأسمالية خصوصا خلال القرن التاسع عشر، فقد حفز هذا الحركة الاستعمارية الحديثة التي كان من أولى نتائجها الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830، و بالنظر للطبيعة الاستيطانية التي ميزت الاستعمار الفرنسي، فقد سعت الإدارة الفرنسية لربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا بفعل الحاجة الملحة للرساميل الفرنسية في هذه المرحلة، و قد كان الاستيطان ضروريا لتأمين السيطرة على ثروات الجزائر، بالنظر للقطاع الاقتصادي الأوربي الناتج عنه والذي يعد ركيزة التوغل الرأسمالي الفرنسي في الجزائر، لارتباطه مباشرة بالاقتصاد الفرنسي حيث تمثل التجارة الخارجية أحد مظاهره، وفي هذا العمل سنتناول تطور التجارة الخارجية بين الجزائر و فرنسا خلال فترة الاحتلال من القرن التاسع، مع التركيز على فترة حكم الجمهورية الثالثة، وهنا سنطرح إشكالية البحث كما يلي: ما هي أبرز تطورات التجارة الخارجية للجزائر لاسيما مع فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية من القرن التاسع عشر؟

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج استوجب استخدامها بهدف الاجابة على الاشكال الرئيس في هذه الدراسة ، والخروج بعدة نتائج حول وضع التجارة الخارجية خلال الحقبة الاستعمارية، وهي كالآتي:

- **المنهج التاريخي:** واعتمدناه في دراسة واسترجاع الاحداث والوقائع التاريخية الماضية بهدف تفسيرها وتحليلها من اجل التوصل الى حقائق

قد تساعدنا حاضرا ومستقبلا في فهم القطاع الاقتصادي وتطور

التجارة الخارجية بالجزائر

- **المنهج الوصفي:** تم استخدامه في وصف مختلف الاحداث والوقائع

التاريخية وصفا موضوعيا دقيقا ومنتظما

- **المنهج الاحصائي:** تم استخدامه في البيانات الرقمية ومقارنتها مع

بعضها البعض من خلال تفسير وتحليل النسب والارقام عن طريق

جداول توضح صادرات وواردات الجزائر، بالإضافة الى اهم المنتجات

الزراعية.

- **منهج تحليل المحتوى:** تم استخدامه في تحليل مضمون الدراسة تحليلا

موضوعيا للأحداث والوقائع والبيانات وعلاقتها الارتباطية فيما بينها.

و بخصوص خطة الدراسة فقد حاولنا تسليط الضوء على عدة نقاط تتمثل

في: لمحة حول ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، التجارة الخارجية العامة

للجزائر، تجارة الجزائر مع فرنسا و مكانتها مقارنة بباقي المستعمرات، بنية

صادرات و واردات الجزائر وتطورها، دور المواصلات، و ذلك من خلال الاعتماد

على مصادر ومراجع، أهمها سلسلة الحوليات الإحصائية لفرنسا، سلسلة عروض

الوضعية العامة للجزائر المقدمة من طرف الحكام العامون للجزائر، وكتاب تكون

التخلف في الجزائر لعبد اللطيف بن أشنهو.

1- لمحة حول الاستيطان و نشأة القطاع الاقتصادي الأوربي:

أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ البدايات الأولى لاحتلال الجزائر أن

الاحتلال العسكري لوحده لن يكون كافيا للسيطرة على مقدرات مستعمرتها

المتوسطية الجديدة، و بناء على ذلك فقد عمدت إلى انتهاج سياسة استيطانية

اقتزنت بالتوسع الاستعماري العسكري، أساسها الاستحواذ على الأراضي بما

يتيح إحلال فئة سكانية غريبة على حساب السكان الأصليين، و قد اتضحت النوايا الاستيطانية في مرحلة مبكرة من عمر الاحتلال الفرنسي، فمرسوم 8 سبتمبر 1830 قضى بأن ممتلكات الداوي و البايات و الأتراك قد أصبحت تابعة لأملاك الدولة⁽¹⁾، و جاء قرار 22 جويلية 1834 القاضي باعتبار الجزائر أرضا فرنسية وفق ما خلصت إليه اللجنة الإفريقية⁽²⁾، ليعطي مبررا قويا للاستيطان باعتبار أن الجزائر ملك لفرنسا و يمكنها التصرف فيها كما تشاء.

و أفصح المارشال بيجو Bugeaud عن رغبة الإدارة الاستعمارية في الحصول على أراضي الجزائريين خلال تصريحه في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 حيث قال: "يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة، دون الاستفسار عن أصحابها"⁽³⁾

كما أصدر بيجو قرارا في 18 أفريل 1841، يتعلق بشروط الاستفادة من الأراضي الزراعية و كيفية إنشاء مراكز جديدة للاستيطان إذ تم إنشاء 17 مركزا استيطانيا سنة 1842، و 14 سنة 1843 و 17 مركزا سنة 1844⁽⁴⁾،

و منحت إدارة الاحتلال الفرصة للشركات للمساهمة في العملية الاستيطانية، ففي سنة 1845 منحت مؤسسة Union Agricole 3000 هكتار بمنطقة سيق، في إطار امتياز يهدف إلى توطين 300 عائلة أوروبية بتوفير الأراضي الزراعية، المرافق و المعدات الزراعية⁽⁵⁾.

ففي سنة 1839 بلغ عدد الأوربيين المدنيين 25 ألفا منهم 41,5 % فرنسيون، و تشجيعا للهجرة الأوربية والاستقرار بالجزائر تخلى المارشال بيجو عن سياسة الاستيطان العسكري و توجه نحو الاستيطان المدني حيث أصدر قرارا في 12 أفريل 1841 يقضي بأن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 15000 فرنك يمكنه الحصول قطعة أرض مساحتها من 4 إلى 12 هكتار و مسكنا، و هو ما

حث على التوجه إلى الجزائر، إذ في سنة 1843 فقط وصل 14137 مهاجرا⁽⁶⁾، يمثل الفرنسيون 85 % منهم.

و صدر مرسومان اثنان في 1844 و 1846 يهدفان إلى مصادرة الأراضي غير المزروعة تحت غطاء عدم توفرها على وثائق تثبت ملكيتها، و كان لهذين المرسومين أثرا كبيرا في بروز مهاجرين نوعيين يتمثلون في فئة كبار الملاك الرأسماليين وكذلك صغار الملاك المستوطنين، حيث تلعب هاتان الفئتان دورا في استحداث المركز الاستيطانية⁽⁷⁾، و ارتفع عدد المستوطنين من 27204 سنة 1841 إلى 112607 سنة 1850⁽⁸⁾، كما تواصل نزع الأراضي حيث يقدر ما تم انتزاعه بين 1840 و 1850 بـ 2703000 هكتار⁽⁹⁾.

و تميز عهد الجمهورية الثانية برفع تحدي إسكان 200 ألف مستوطن بالجزائر و رصدت لذلك مبلغ 50 مليون فرنك، و قد لجأت الحكومة إلى هذا الحل الاستيطاني لمعالجة مشكلة عمال المصانع الفرنسيين لاسيما بالعاصمة باريس، الذين قاموا بثورة سنة 1848 ضد الحكومة و سياساتها التي تسببت في بطالتهم، و لم تجد الحكومة الفرنسية من حل لهؤلاء سوى تهجيرهم إلى الجزائر⁽¹⁰⁾، و منح كل من يرغب في الرحيل منحة مالية⁽¹¹⁾، و بلغ مجموع المهجرين الفرنسيين بعد أربع سنوات نحو 80 ألفا استقر منهم 15 ألفا فقط⁽¹²⁾.

أما عهد نابليون الثالث (1852-1870) فقد عرف استفحال التوغل الرأسمالي الفرنسي من خلال فتح الباب للاستيطان الحر و الاعتماد على الشراء لانتقال الملكية، و هو ما ساهم في دخول أصحاب رؤوس الأموال و الشركات الفرنسية بقوة و تملكها للأراضي و تحريك الاستثمار، وهي السياسة التي لم تلق القبول لدى المستوطنين لأنها تسببت في حرمانهم من امتيازات أقرتها لهم الدولة الفرنسية⁽¹³⁾، و على ذلك فهجرة المستوطنين وبناء المستوطنات لم تتوقف بل

كانت محل عناية الحاكم العام راندون Randon (1852-1858) حيث تم استحداث 56 مستوطنة بين سنتي 1853 و 1856 فقط⁽¹⁴⁾، كما عرف عهد نابليون الثالث صدور السيناتوس كونسيلت في 22 أبريل 1863 الذي نص على ملكية القبائل للأراضي التي تستغلها بشكل دائم، و هدف هذا المرسوم إلى تفكيك الوحدة الاجتماعية وأحدث نظاما جديدا أساسه الدوار و ليس القبيلة، و تم توزيع أفراد القبيلة على هذه الدواوير و هو ما يعني إزالة الوحدة القبلية من خلال الملكيات الفردية⁽¹⁵⁾.

أما في عهد الجمهورية الثالثة ابتداء من سنة 1870، فقد عادت من جديد سياسة الاستيطان الرسمي برعاية الدولة الفرنسية، كما حل النظام المدني في الجزائر و الذي كان في صالح المستوطنين، فبعد هزيمة فرنسا على يد البروسيين والتي نتج عنها إلحاق مقاطعتي الألزاس و اللورين بألمانيا، تم إصدار قانون 21 جوان 1871 والذي قضى بتحويل سكان هاتين المقاطعتين إلى الجزائر و تم منحهم 100 ألف هكتار⁽¹⁶⁾، فقد شهدت سنة 1874 مجيء 877 عائلة من سكان الألزاس و اللورين، وشهدت هذه المرحلة عودة المنح المجاني للأراضي و هو ما شكل معاناة كبيرة للجزائريين⁽¹⁷⁾، وكانت عمليات المصادرة التي أعقبت ثورة المقراني سنة 1871 واسعة جدا، حيث بلغ ما تم مصادرته 204933 هكتارا، بل خصص نحو 6 ملايين فرنك من الغرامات المفروضة على القبائل عقب هذه الثورة لصالح مهجري الألزاس واللورين⁽¹⁸⁾.

و بلغ ما تم توزيعه من أراضي على الأوربيين بين سنتي 1871 و 1881 فقط نحو 400 ألف هكتار⁽¹⁹⁾، و خلال سنتي 1872 و 1873 فقط تم استحداث 84 مركزا استيطانيا⁽²⁰⁾.

و فيما يلي جدول يلخص تطور حركة الاستيطان في الجزائر منذ الاحتلال حتى 1930

السنة	مراكز أنشئت أو وسعت	المساحة المستولى عليها (هكتار)	تزايد عدد الأوربيين
-1830 1850	126	115000	65437
-1851 1860	85	250000	130322
-1861 1870	21	116000	129898
-1871 1880	264	401099	195418
-1881 1890	107	176000	267672
-1891 1900	103	120079	364257
-1901 1920	199	200000	633149
-1921 1930	67	270081	933269
المجموع	972	1648677	-

المصدر: عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985، منظمة العمل العربية: المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر، ص 23.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستيطان هو جوهر المد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، و التوسع الاستيطاني قد انعكس اقتصاديا في ظهور القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث، الذي تمتع بكل أشكال الدعم و الرعاية الرسمية بهدف توطيد الوجود الفرنسي، و قد ارتبط هذا القطاع مباشرة باقتصاد الميتروبول، و يتضح هذا الارتباط من خلال حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا و تطورها و طبيعة المواد المتبادلة بينهما، فمما القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث و توجهه لخدمة اقتصاد الوطن الأم كان يمثل هدفا أساسيا للإدارة الاستعمارية، و الذي كان يتم على حساب القطاع التقليدي الذي كان يتعرض للتقويض لكنه يساهم أيضا في التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية العامة للجزائر:

تبعاً لما تمت الإشارة إليه، فالتجارة الخارجية تعد مؤشراً صادقا و معبرا عن مدى الارتباط بين فرنسا و مستعمرتها الجديدة (الجزائر)، و عن مدى الأهمية و الحيز الذي صار يشغله اقتصاد هذه المستعمرة ضمن الاقتصاد الفرنسي.

و هو ما تثبته الإحصائيات المتوفرة التي تبين حجم المبادلات التجارية، فبعد سنة واحدة من الاحتلال (1831)، كان حجم التجارة الخارجية الكلي للجزائر استيرادا و تصديرا يقدر بـ 7.983.600 فرنك، لتضاعف بأكثر من أربع مرات بعد ست سنوات فقط لتصل نحو 36.601.937 فرنك⁽²¹⁾، ليصبح في بدايات العهد الحكم المدني سنة 1871 يقدر بـ 306.703.517 فرنك⁽²²⁾، أي تضاعف بأكثر من 38 مرة في ظرف أربعة عقود، و ما يعطي فكرة عن التطور السريع لحجم التجارة الخارجية للجزائر أن قيمتها سنة 1871 تمثل تقريبا ضعف ما كان موجودا قبل 10 سنوات فقط (سنة 1861) أين كانت تقدر بـ 165.694.215 فرنك⁽²³⁾، و أصبح حجم التجارة الخارجية الكلية

للجزائر سنة 1881 يقدر بـ 483.837.263 فرنك، و تمثل ثلاثة أضعاف ما كان موجودا سنة 1861.

و ازدادت التجارة الخارجية تأكيدا للارتباط بين فرنسا والجزائر، فالإحصاءات تشير إلى مدى تطور التجارة الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لاسيما خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة المتميزة بتعاطفها مع المستوطنين و تشجيعها للاستيطان، مما انعكس على القطاع الاقتصادي الأوربي حيث عرف تطورا و دعما ممكنه من لعب دور كبير في تفعيل الحركة الاقتصادية بين الميتروبول و الجزائر و التي تجسدها التجارة الخارجية.

فحجم التجارة الخارجية للجزائر عموما في سنة 1877 بلغ ما قيمته 350.191.139 فرنك⁽²⁴⁾، و في نهاية القرن التاسع عشر واصل حجم التجارة الخارجية ارتفاعه ليصل سنة 1899 ما قيمته 666.262.503 فرنك⁽²⁵⁾.

يظهر من خلال الجدول التالي تطور التجارة الخارجية للجزائر في عهد الجمهورية الثالثة خلال القرن التاسع عشر:

السنة	الواردات	الصادرات	التجارة الخارجية الكلية
1872	197044977	164603634	361648611
1880	303434641	168835136	472263777
1884	289810891	175897889	465708780
1889	249206337	251647397	500853734
1894	265134026	265713285	530847311
1899	319847503	346415000	666262503

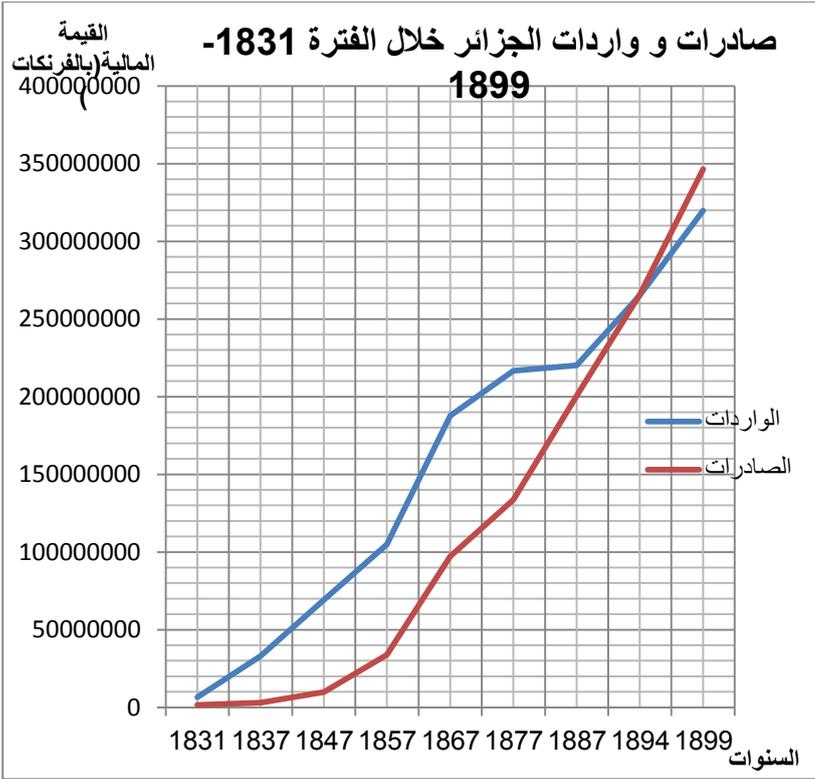
الوحدة: الفرنك الفرنسي

المصدر: جدول منجز من معطيات المصادر التالية:

statistiques générales de l'Algérie 1882-1884,
Exposé de la situation de l'Algérie 1895, Exposé
de la situation de l'Algérie 1901, Annuaire
statistique de la France 1875

يتضح من الجدول أنه في سنة 1872 كان حجم التجارة الخارجية العامة يقدر بـ 361648611 فرنك، وهي ضعف قيمتها قبل عشر سنوات فقط، أما في نهاية القرن التاسع عشر فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية للجزائر 666262503 فرنك، أي بزيادة 84,22% عن قيمتها سنة 1872.

كما نلاحظ أن عهد الجمهورية الثالثة خلال القرن التاسع عشر ميزه ارتفاع محسوس لقيمة الصادرات الجزائرية مقارنة بما كان قبل 1870، بل وصلت قيمة الصادرات إلى حد تجاوز قيمة الواردات، و ذلك ابتداء من 1894 حيث تجاوزتها بقيمة طفيفة، في حين أنه في سنة 1899 اتسع الفرق إذ وصل إلى 26567497 فرنك، و هو ما يعني أن الجزائر المستعمرة صارت تنتج أكثر مما تستهلك من الناحية الاقتصادية بتحقيقها فائضا في الميزان التجاري (أنظر الشكل البياني أدناه).



المصدر:

إن التطور في التجارة الخارجية يمكن تفسيره بالنشاط الكبير للقطاع الاقتصادي الأوربي بالجزائر، و الذي يعود بدوره التسارع الشديد في الحركة الاستيطانية لاسيما في مرحلة ما بعد سنة 1870 حتى نهاية القرن التاسع عشر، و من ذلك زيادة المراكز الاستيطانية و توسعها، زيادة مساحات الأراضي المنزوعة من الجزائريين، تطور أعداد المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر وخصوصا مهاجري الألزاس واللورين بعد الحرب السبعينية، و هو ما حفز الحركة الإنتاجية و تنوعها، كما ساهم تطور شبكة المواصلات، كالطرق و السكك الحديدية و حركة الملاحة التجارية. و يضاف إلى العوامل السابقة عامل الاستقرار النسبي الذي عرفته الجزائر عموما في مرحلة ما بعد ثورة 1871 مقارنة بالعقود الأولى للاستعمار، و

هو الاستقرار الذي سهل التوسع الاستيطاني و الاستعماري مما سمح بزيادة قدرات القطاع الاقتصادي الأوربي الموجه بالأساس لخدمة الاقتصاد الفرنسي الميتروبولي جارفا معه ما تبقى من القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري المعاشي بالدرجة الأولى.

التجارة الخارجية مع فرنسا:

إن تطور التجارة الخارجية للجزائر المشار إليه سابقا رافقه تطور نصيب فرنسا من هذه التجارة، و ذلك لكونها الدولة المستعمرة، و هو ما تؤكد الإحصاءات الرسمية، فالمجموع العام للقيم المالية للمبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا في الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى 1861 يقدر بـ 2935600000 فرنك، موزعة بين 2492800000 فرنك كقيمة لواردات الجزائر من فرنسا و 442800000 فرنك قيمة صادرات الجزائر نحوها⁽²⁶⁾، و في هذه المرحلة نلاحظ أن مجموع واردات الجزائر من فرنسا يقارب 6 أضعاف صادراتها نحوها، و تجدر الإشارة إلى أن التطور في التجارة الخارجية كان خصوصا بعد 1851، أين صدر قانون المماثلة الجمركية بين الجزائر و فرنسا في 11 جانفي 1851، و هو ما أعطى للمبادلات التجارية بينهما دفعة قوية، فمثلا كان حجم التجارة الخارجية بينهما سنة 1851 يقدر بـ 116000000 فرنك، ليصبح بعد 10 سنوات فقط (1861) يقدر بـ 219300000 فرنك⁽²⁷⁾، أي أنها ارتفعت بمقدار الضعف تقريبا، و يعود ارتفاع قيمة التجارة الخارجية عموما إلى ارتفاع حجم صادرات الجزائر إلى فرنسا وذلك يرجع بالأساس إلى تأثير قانون 11 جانفي 1851 المشار إليه آنفا و الذي بموجبه أصبحت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا لا تفرض عليها رسوم جمركية⁽²⁸⁾، رغم ذلك و خلال هذه المرحلة حافظت واردات الجزائر من فرنسا على ارتفاع قيمتها مقارنة بالصادرات، و ذلك

يعود إلى تزايد أعداد الجنود الفرنسيين و المهاجرين الأوربيين بالجزائر، الذين كانوا يستهلكون المنتجات المستوردة بشكل كبير، بالإضافة إلى ذلك فالنظام الجمركي الذي بدأ منذ 1835 كان لا يفرض رسوما على ما يستورد إلى الجزائر من فرنسا (29).

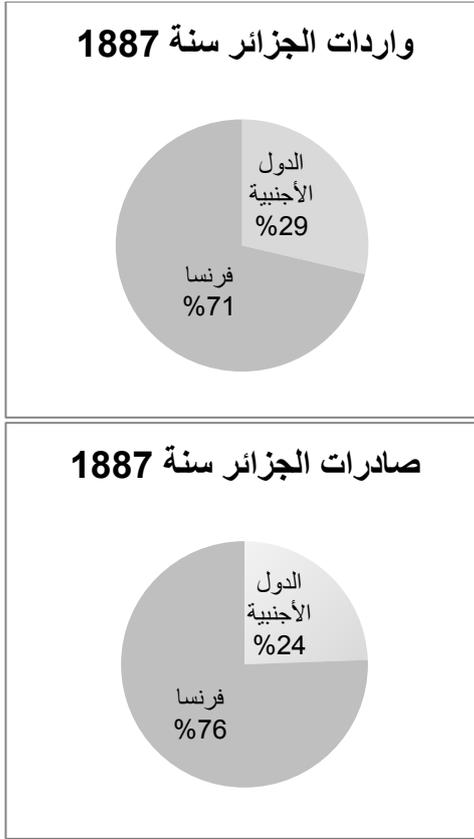
كما أن ضعف الصادرات الجزائرية يعود إلى كون مصدرها الرئيسي لا يزال القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري المعاشي بالأساس و المنهك بفعل الحروب و هجرة السكان بسبب السياسات الاستعمارية المحففة، فضلا عن وجود رسوم جمركية كانت تفرض على السلع الجزائرية المصدرة إلى فرنسا قبل 1851 (30). بالإضافة إلى كون المناطق التي وصلها النفوذ الفرنسي كانت محدودة في هذه المرحلة، و هو ما أدى إلى قلة التعامل مع الفرنسيين تجاريا (31)، كما لا يمكن إغفال عامل ضعف شبكة المواصلات في الجزائر و الذي أثر بشكل بالغ في إضعاف صادرات الجزائر، حيث أن السكة الحديدية مثلا لم يبدأ برنامج إنشاؤها إلا في سنة 1857 (32).

و جاء عهد الإدارة المدنية ابتداء من سنة 1870، ليعرف انتعاش المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا، ففي سنة 1875 كانت واردات الجزائر الكلية تقدر بـ 192358420 فرنك، منها ما قيمته 160167742 فرنك من فرنسا فقط (33)، أي ما نسبته 82,26%، وسيطرت فرنسا أيضا على معظم صادرات الجزائر، فمن مجموع الصادرات الكلي المقدّر بـ 143932422 فرنك، نجد أن ما قيمته 99288252 فرنك كان نحو فرنسا وحدها، أي ما نسبته 68,98%.

و في نهاية القرن التاسع عشر (سنة 1899)، كانت نسبة واردات الجزائر من فرنسا تقدر بـ 81% من مجموع الواردات الكلية و المقدّر بـ 319847503

فرنك، في حين كانت نسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا تقدر أيضا بـ 81% من مجموع الصادرات المقدر بـ 346415000 فرنك⁽³⁴⁾، و هو ما يعني سيطرة فرنسية على معظم التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة.

و يفسر ارتفاع قيمة واردات الجزائر بنمو القطاع الاقتصادي الأوروبي و تزايد استهلاكه للواردات الفرنسية خصوصا⁽³⁵⁾، كما أن حركة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا قد تطورت في مرحلة ما بعد 1870، و يبدو أن القانون الذي صدر في 19 ماي 1866 و الذي نص على حرية الملاحة التجارية بين الجزائر و فرنسا و أيضا القانون الصادر في 17 جويلية 1866 القاضي بتطبيق الاتحاد الجمركي بين الجزائر و فرنسا والتسامح مع الواردات الأجنبية قد كان لهما الأثر البالغ في تطور و استحواذ فرنسا على التجارة الخارجية للجزائر، والشكلان التاليان يبينان حجم التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا و الدول الأجنبية لسنة 1887.



المصدر: الشكل منجز وفق إحصاءات *Annuaire de l'économie politique*, 1890, P. 547.

مكانة الجزائر التجارية مقارنة بباقي المستعمرات الفرنسية:

في مقابل كون فرنسا تستحوذ على معظم تجارة الجزائر الخارجية تصديرا و استيرادا، فالجزائر المستعمرة تمثل بدورها رقما صعبا في مجموع المستعمرات الفرنسية، إذ تستحوذ الجزائر على أغلب المبادلات التجارية لفرنسا مع مستعمراتها، ففي سنة 1894، كانت مستوردات فرنسا من مستعمراتها ككل تقدر بـ 395086975 فرنك، منها 207657978 فرنك قيمة مستورداتها من الجزائر فقط⁽³⁶⁾، و هي تقدر بنسبة 52,56 %، أما عن صادرات فرنسا

نحو مستعمراتها فقد استحوذت الجزائر على معظمها، فمن مجموع الصادرات المقدر بـ 321412037 فرنك، كان نصيب الجزائر يقدر بـ 199319483 فرنك⁽³⁷⁾، و هو ما نسبته 62.01%.

بنية الصادرات و الواردات الجزائرية:

إن التطور السريع الذي عرفته المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا يعود بالدرجة الأولى إلى تطور القطاع الاقتصادي الأوربي باعتباره صار عنصرا منتجا أساسيا نظرا لما حظي به من دعم الإدارة الاستعمارية، خاصة بعد 1870، أين عرف الإنتاج تطورا من حيث الكم و النوع بدخول منتجات جديدة على الساحة الاقتصادية الجزائرية، كالكروم التي عرفت زراعتها ازدهارا كبيرا في الجزائر بعد أن أهلكت آفة الفيلوكسيرا محاصيل الكروم في فرنسا خلال سبعينات القرن التاسع عشر، و قد صرح مبعوث الحكومة الفرنسية للمستوطنين في الجزائر: "خلال عشر سنوات لن تكون هناك كرمة في أوروبا، إن بلدكم هو الذي يتوجب عليه تعويض العجز، هو الذي يتوجب عليه أن يرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها..."⁽³⁸⁾.

ففي سنة 1867 كانت قيمة الواردات الكلية للجزائر تقدر بـ 187677007 فرنك، و يبين الجدول التالي أهم المنتجات المستوردة إلى

الجزائر سنة 1867.

القيمة المالية	الكمية (كغ)	المادة
720845	1020779	جبن (جميع الأنواع)
5156905	14734015	طحين (جميع الأنواع)
7259503	6049586	سكر مكرر
3696574	2310359	قهوة

2901558	9945545	حديد مصنع
1822003	3036671	صابون و عطور
10103004	423714 هكتولتر	خمور
54586811	/	منسوجات
13182700	/	جلود مصنعة

المصدر:

gouvernement général civil de l'Algérie, Statistique générale de l'Algérie. 1867-1872, Imprimerie nationale, Paris. P 330.

وفيما يلي جدول بأهم المنتجات المصدرة من الجزائر سنة 1867، وكانت

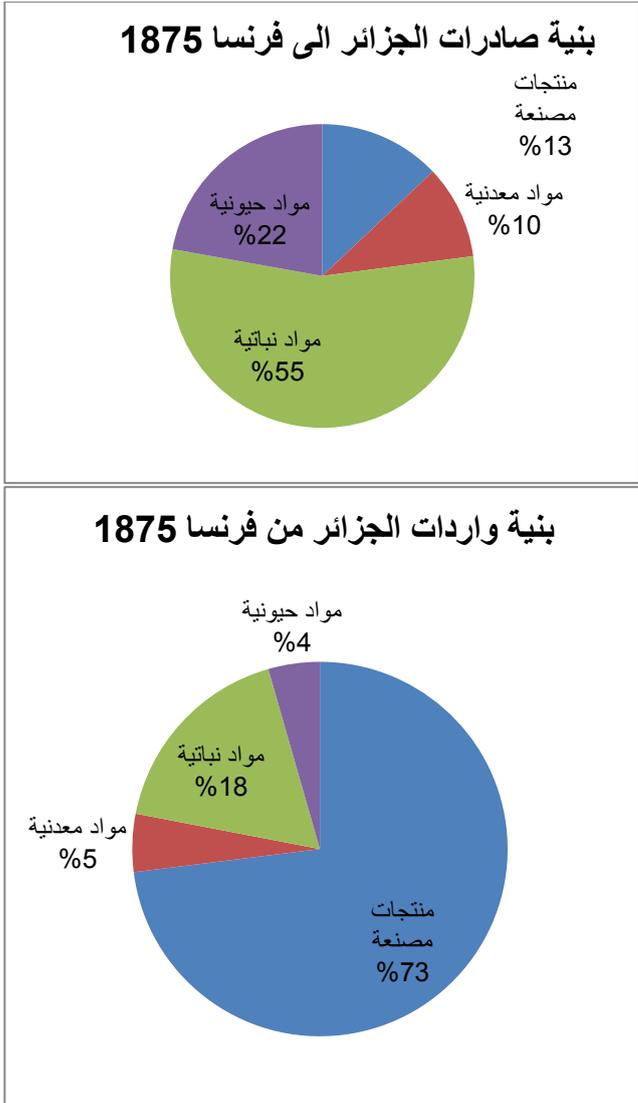
قيمتها الكلية تقدر بـ 97161983 فرنك

القيمة المالية	الكمية	المادة
11313628	317092 (رأس)	حيوانات حية
25118504	6270626 كلغ	صوف
1725808	70148 قنطار	الحبوب
5568443	3275555 كلغ	زيت زيتون
9288630	1660348 قنطار	معادن (حديد، نحاس، رصاص)
24980	839 هكتولتر	خمور (جميع الأنواع)

المصدر:

gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique générale de l'Algérie. 1867-1872**, Imprimerie nationale, Paris, P 332.

من خلال الإحصاءات يتضح ثبات ميزة تفوق واردات الجزائر على صادراتها، و التي كانت في معظمها مع فرنسا، وتتجلى أيضا ميزة استغلال الثروات الجزائرية لصالح الاقتصاد الفرنسي من خلال الحصول على المنتجات الزراعية و المواد الأولية و جعل الجزائر سوق لتصريف المنتجات الفرنسية لاسيما المصنعة منها، و هو ما تؤكد الإحصاءات الرسمية لسنة 1875 مثلا، حيث كانت بنية صادرات و واردات الجزائر مع فرنسا كما هو مبين في الشكلين التاليين:



المصدر: الشكل منجز وفق إحصاءات Annuaire statistique de la France, 1875 , PP 558-559

و في نهاية القرن التاسع عشر وبعد التطورات الحاصلة في الجزائر لاسيما في شقها الاقتصادي، كانت قيمة الواردات الكلية للجزائر لسنة تقدر بـ

319847503 فرنك، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن أغلبها كان منتجات مصنعة و موجهة للاستهلاك المباشر و أغلبها ذات مصدر فرنسي. جدول بأهم المنتجات المصدرة من الجزائر نحو فرنسا سنة 1899.

المادة	المصدر إلى فرنسا	قيمتها المالية (فرنك)	الكمية المصدرة الكلية	قيمتها المالية (فرنك)	نسبة المصدر إلى فرنسا
حيوانا ت حية	10744 09 رأس	2485408 3	10818 00 رأس	2393341 8	96,2 % 9
صوف	57860 29 كلغ	1094779 8	59337 66 كلغ	1067522 3	97,5 % 1
الحبوب	22125 61 قنطار	4380296 7	23729 40 قنطار	4080120 8	93,1 % 4
زيت زيتون	30253 75 كلغ	1720643	31992 57 كلغ	1633702	94,9 % 4
معادن (حديد، نحاس، صا ص)	56246 0 قنطار	9986625	67077 86 قنطار	1317490	13,1 % 9
خمور (جميع الأنواع)	46762 04 هكتولتر	1320548 49	47160 43 هكتولتر	1309315 62	99,1 % 4
الفوسفا ت	75471 2 قنطار	1202766 7	26728 15 قنطار	3396204	28,2 % 3

المصدر: exposé de la situation générale de l'Algérie,

1901, P. 388 (بتصرف)

يتضح من الجدول السابق، فقد عرفت المنتجات الجزائرية المصدرة في نهاية القرن التاسع عشر زيادة كمية و نوعية حيث وصلت قيمتها الإجمالية إلى 346415000 فرنك، فصادرات الحيوانات الحية وصلت في سنة 1899 إلى 1081800 رأس، وهو يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف ما صدر سنة 1867، و يمثل ما صدر منها إلى فرنسا نسبة 96,29 %، كما عرفت صادرات الحبوب ارتفاعا كبيرا، فمن 70148 قنطار سنة 1867، ارتفعت إلى 2372940 قنطار سنة 1899، أي أنها تضاعفت 31 مرة، و كانت نسبة كمية الحبوب المصدرة إلى فرنسا فقط تقدر بـ 93,14 %، غير أن صادرات الخمور تعد أهم تطورات التجارة الخارجية للجزائر و لاسيما مع فرنسا في نهايات القرن الـ 19 م، إذ أنها لم تكن تدرج أصلا في الإحصاءات الرسمية للمنتجات المصدرة حتى سنة 1861 على الأقل⁽³⁹⁾، في حين أن إجمالي ما تم تصديره منها سنة 1867 كان ضئيلا جدا، حيث لم يتجاوز 839 هكتولتر، بقيمة مالية 24980 فرنك فقط، ليصل سنة 1899 إلى 4716043 هكتولتر، أي أنها تضاعفت بـ 5621 مرة، وبلغت القيمة المالية لها 132054849 فرنك، وقد استحوذت فرنسا على نسبة 99,14 % من الخمور المصدرة، بل إن القيمة المالية للخمور المصدرة مثلت 38,12 % من إجمالي الصادرات الجزائرية عموما، و هو ما يعني أن الكروم صارت تمثل جزء هاما من الاقتصاد الجزائري الموجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي و الرأسمالية الفرنسية، و يشير المؤرخ آجرون إلى أن زراعة الكروم قد أنقذت المستوطنين في سنوات 1895 إلى 1897، بسبب سوء محاصيل

الحبوب، فالجزائر التي لم تصدر سوى ما قيمته 51884000 فرنك من الخمر سنة 1893، تمكنت من تحقيق 135 مليون فرنك سنة 1897⁽⁴⁰⁾.

و عموما تبين الإحصاءات الرسمية غلبة المنتجات الزراعية على صادرات الجزائر، فمجموع صادرات الحبوب و الخمر و الماشية فقط يمثل 69,96 % من مجموع الصادرات نحو فرنسا لسنة 1899، و هذا يفسر بسعي الإدارة الاستعمارية إلى تكريس الصفة الزراعية للجزائر من خلال دعم الاستيطان الزراعي الذي كانت نتيجته ظهور قطاع اقتصادي أوروبي أساسه النشاط الزراعي مرتبط مباشرة بالميتروبول، وتجدد الإشارة إلى أن فرنسا امتازت باحتفاظها بالاهتمامات الزراعية بشكل أكبر من أي دولة أوروبية أخرى⁽⁴¹⁾.

يمثل الاهتمام بالزراعة ضرورة للرأسمالية الفرنسية، لأنها وجدت في الجزائر مناخا ملائما لتنمية استثماراتها، و للإشارة فقد كانت مرحلة القرن التاسع عشر و لاسيما النصف الثاني منه مرحلة مرور الرأسمالية الأوروبية عموما و الفرنسية خصوصا بطور تميز بتراكم رؤوس الأموال و أصبحت الاستثمارات ذات فائدة ضعيفة، و هو ما دفع إلى توظيف الأموال في المستعمرات و منها الجزائر و هو ما يفسر بروز الزراعات الصناعية بشكل كبير خاصة الكروم، التي أصبحت مصدر ربح كبير للمستثمرين الرأسماليين سواء أفرادا أو مؤسسات مالية، حيث بلغت صادرات الخمر نسبة 34,59 % من مجموع الصادرات الجزائرية نحو فرنسا سنة 1893، و ارتفعت إلى 46,81 % سنة 1899⁽⁴²⁾.

جدول بأهم المنتجات المستوردة من فرنسا إلى الجزائر سنة 1899.

المادة	الكمية المستوردة من فرنسا (كلغ)	القيمة المالية (فرنك)	الكمية المستوردة الكلية (كلغ)	القيمة المالية (فرنك)	نسبة المستورد من فرنسا
آلات	4672727	5713736	6470437	7995645	71,46

%					ميكانيكية
98,76 %	12362852	49662855	12210305	49413773	أثاث و مصنوعات خشبية
94,58 %	10961957	13793943	10368161	13332492	أدوات و مصنوعات معدنية
96,75 %	6005315	7002407	5810210	6929205	ورق، ورق مقوى و كتب
93,87 %	9821347	1455964	9219678	1406034	جلود جاهزة
77,48 %	3293431	21107068	2551846	19282639	مواد كيميائية
96,41 %	42628267	12038726	41098353	11669117	منسوجات قطنية
78,44 %	8292617	903784	6504828	608760	منسوجات صوفية
99,52 %	3336920	1165337	3321182	1160576	مواد بناء

المصدر: exposé de la situation générale de l'Algérie,

1901, P. 386 (بتصرف)

أما مستوردات الجزائر فقد كانت عرفت هي الأخرى في نهاية القرن التاسع تطورا في الكم و النوع، إذ بلغت قيمتها الإجمالية إلى 319847503 فرنك و تبين لنا أن أغلب المنتجات هي منتجات مصنعة جاهزة للاستعمال كالورق والمنسوجات أو تدخل في خدمة و تسهيل التوسع الاستعماري و تشجيع الحركة الاستيطانية في الجزائر، كمعاد البناء والأدوات و المصنوعات الخشبية و المعدنية، و

كما يبدو فمصدرها الرئيسي هو الصناعة الفرنسية، و يمكن أن نستنتج من هذه الأرقام سعي الإدارة لإبقاء الجزائر بصفة زراعية و الحيلولة دون قيام صناعات ذات أهمية فيها، ويندرج ضمن المخطط الرأسمالي الهادف لجعل الجزائر مجالا حيويا للصناعة الفرنسية و سوقا لتصريف منتجاتها.

أسعار المنتجات المصدرة و المستوردة بين الجزائر و فرنسا:

تعد أسعار المواد المتبادلة بين الجزائر و فرنسا مؤشرا مهما على أهمية المستعمرة و ارتباط الظاهرة الاستعمارية بالتطور الذي عرفته الرأسمالية الفرنسية لاسيما خلال فترة الربع الأخير من القرن 19 م، و تظهر المعطيات الإحصائية ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة إلى الجزائر و خاصة ما يأتي من فرنسا في مقابل انخفاض أسعار المواد المصدرة من الجزائر، ففي سنة 1876 كانت القيمة 1,19 فرنك هي ثمن 1 كيلوغرام من السكر المكرر المستورد إلى الجزائر في حين أن 1,59 فرنك هو ثمن 1 قنطار من الحديد المصدر⁽⁴³⁾.

و في نهايات القرن 19 م (سنة 1899)، كانت قيمة الحديد المصدر إلى فرنسا تقدر بـ 1 فرنك/القنطار، في حين أن الحديد المصنع المستورد منها يقدر متوسط قيمته 18,81 فرنك/القنطار، أما الجلود الغير مصنعة المصدرة إلى فرنسا فمتوسط قيمتها 392,33 فرنك/القنطار، في حين أن الجلود المصنعة المستوردة من فرنسا تقدر قيمتها بـ 1458,29 فرنك/القنطار، بل إن الجلود المصنعة و المصدرة من الجزائر قيمتها 1288,37 فرنك/القنطار و هي أقل من قيمة الجلود المصنعة المستوردة من فرنسا، أما الحبوب (مطحونة و غير مطحونة) المصدرة إلى فرنسا، فمتوسط قيمتها هو 18,44 فرنك/القنطار، في حين أن ذات المنتج المستورد منها تبلغ قيمته بـ 29,64 فرنك/القنطار، كما عرفت الخمر نفس النسق ، إذ أن قيمة المصدر منها إلى فرنسا تقدر بـ 27,99

فرنك/هكتولتر، و هي قيمة أقل بكثير من القيمة الخمور المستوردة من فرنسا و التي تقدر بـ 132,07 فرنك/ هكتولتر.

إن المعطيات السابقة تشير بوضوح إلى انخفاض أسعار المنتجات و المواد المصدرة من الجزائر و التي هي في الغالب مواد أولية أو منتجات زراعية، في مقابل ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة و التي تسود فيها المنتجات المصنعة، و على اعتبار أن فرنسا تستحوذ على معظم المبادلات التجارية للجزائر، تتأكد هنا النظرة الاستعمارية الرأسمالية التي ميزت الإدارة الفرنسية تجاه الجزائر مستعمرتها المتوسطة الهامة و التي جعلت منها مجالا حيويا لصالح الاقتصاد و الصناعة الفرنسية، حيث شهد القرن التاسع عشر لاسيما النصف الثاني منه تطورا حتمية تصدير رأس المال إلى المستعمرات، إذ وصلت الرأسمالية إلى درجة التشبع و لم يعد الاستثمار يجلب فائدة في البلدان الأصلية، و هو ما شكل دافعا للبحث عن المستعمرات للاستثمار و تصريف المنتجات المصنعة و جلب المواد الضرورية للصناعات، و هي الظروف التي أدت إلى تنافس كبير بين القوى الاستعمارية الأوروبية.

المواصلات و أهميتها للتجارة الخارجية للجزائر:

المواصلات البرية: كانت سنة 1850 بداية الأشغال الكبرى في الجزائر⁽⁴⁴⁾، و كانت شبكات الطرق و السكك الحديدية من أهم المشاريع الضرورية تفعيل حركة الاستيطان و التجارة الخارجية، و هدف إنشاء شبكة الطرق و السكك إلى تسهيل التنقل و ربط مناطق الاستيطان و الإنتاج بالأسواق و موانئ التصدير، ففي سنة 1875 بلغت طول شبكة الطرقات الوطنية فقط حوالي 1707,3 كلم، و طول شبكة الطرق الإقليمية 1590,7 كلم، أما الطرق الريفية فبلغت 3906 كلم، و لأهميتها فقد خصص لمشاريع الطرق في مقاطعة الجزائر مبلغ

1,2 مليون فرنك من مجموع الميزانية المقدر بـ 3,7 مليون فرنك⁽⁴⁵⁾، و فيما يلي جدول بتطور طول شبكة الطرق بجميع أنواعها (الوطنية، الولائية و الريفية):

السنة	1875	1881	1884	1887
طول شبكة الطرق (كلم)	7267	10580	12752	13812

المصدر: *Annaires statistiques de la France des années 1875, 1881, 1884, 1887*

أما السكك الحديدية فقد بدأ إنشاؤها في بموجب مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 8 أبريل 1857، الذي نص على أن تنشأ في الجزائر شبكة سكك حديدية عبر العمالات الثلاث، و نص المرسوم أيضا على أنه يجب أن تكون خطوط السكة موازية للساحل وتصل بين الموانئ و المناطق الداخلية⁽⁴⁶⁾، كالخط الرابط بين الجزائر و قسنطينة مرورا بسطيف، والخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة الممتد على مسافة 87 كلم، و أشرف الماريشال راندون Randon على انطلاق الأشغال لإنجاز الخط الحديدي الرابط بين الجزائر و البلدية⁽⁴⁷⁾.

و الجدول التالي يبين تطور شبكة السكك الحديدية قيد الاستغلال

السنة	1875	1878	1881	1884	1887	1890	1893
طول السكك الحديدية (كلم)	513	679	1367	1707	2100	2810	2905

المصدر: جدول منجز حسب احصاءات الحوليات التالية:

Annaires statistiques de la France des années 1875, 1885, 1887-1889, 1890-1893.

أهمية الملاحة التجارية:

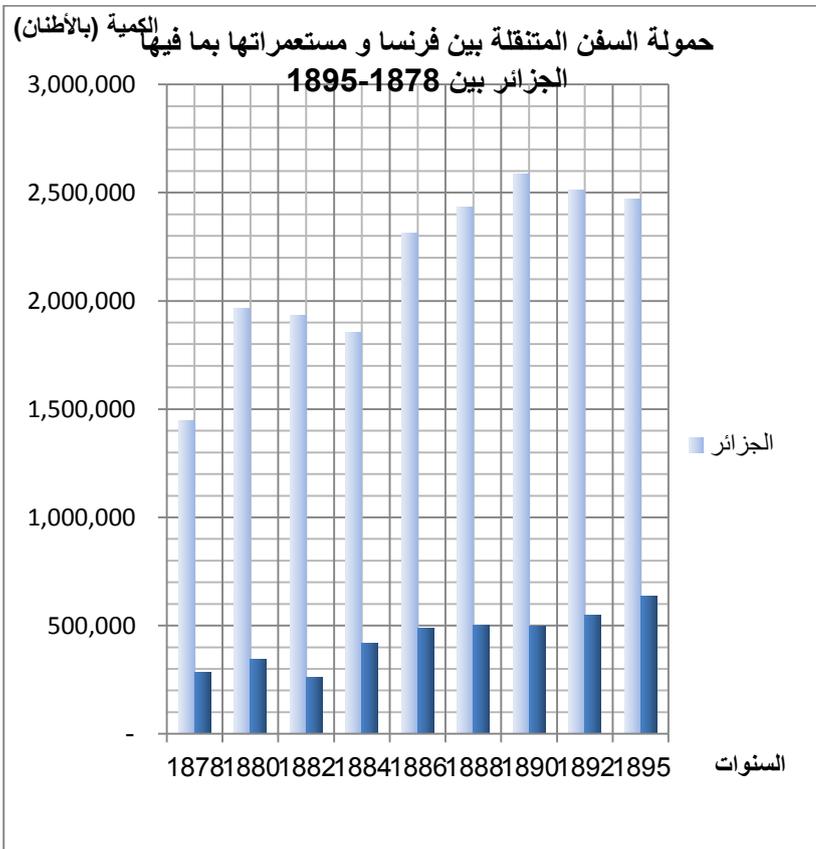
لقد كان من عوامل تطور التجارة الخارجية للجزائر لاسيما مع فرنسا، تحسن حركة الملاحة البحرية التجارية، حيث أن الأمر المؤرخ في 11 نوفمبر 1835 جعلها في صالح البحرية الفرنسية فقط، ثم سمح للبحرية التجارية غير الفرنسية بمزاولة النقل البحري بين الجزائر و فرنسا، وبموجب الأمر المؤرخ في 23 فيفري 1837، و هو الأمر الذي لم يستسغه الفرنسيون وبعد احتجاجهم عاد الاحتكار الملاحي لصالح البحرية الفرنسية بناء على الأمر الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 1841، غير أن القانون 19 ماي 1866 سمح مجددا بالملاحة التجارية للسفن غير الفرنسية و هي عوامل ساعدت على توغل الاستعمار وتسارع الحركة الاستيطانية، كما عاود قانون 2 أبريل 1889 تكريس الاحتكار الملاحي لصالح البحرية الفرنسية.

و من هنا تتأكد أهمية النقل البحري في تطوير التجارة الخارجية بين الجزائر و فرنسا، فمثلا بلغ عدد السفن الداخلة والخارجة من موانئ الجزائر سنة 1852 ما يربو عن 2313 سفينة، و نقل عليها حمولة تقدر بـ 205819 طن. و الجدول التالي يبين تطور أعداد السفن الفرنسية و الأجنبية الداخلة و الخارجة من الموانئ الجزائرية (1882-1887).

1887	1886	1885	1884	1883	1882		
2231	2001	1822	1423	1629	1714	فرنسا	الدخول
2529	2961	2563	2156	3112	3755	الدول الأجنبية	
4760	4962	4385	3579	4741	5469	المجموع	
2036	1780	1800	1317	1467	1443	فرنسا	الخروج
2700	3167	2627	2229	3220	3977	الدول الأجنبية	
4736	4947	4427	3546	4696	5420	المجموع	

المصدر: جدول منجز على ضوء احصاءات: la Annuaire statistique de France 1885-1887 و statistiques générales de l'Algérie 1882-1884

و تتضح من الإحصاءات سيطرة البحرية التجارية الفرنسية و احتكارها لمعظم الملاحة التجارية مع الجزائر، و هذا ما يدل على سعي الإدارة الفرنسية إلى السيطرة على مقدرات الجزائر التي أثبتت أهميتها الاقتصادية بالمقارنة مع باقي المستعمرات الفرنسية، وهو ما يتأكد من خلال الشكل التالي يبين حمولة السفن التي تنقلت بين فرنسا و مستعمراتها بما فيها الجزائر في الفترة بين 1878-1895



الشكل البياني منجز على ضوء إحصاءات:

Ministère de l'agriculture et du commerce, Service de la statistique générale de France, Annuaire statistique de la France, 1895-1896, Imprimerie nationale, Paris, p 600.

خاتمة:

على ضوء العناصر الواردة في المقال، يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

- مثل الاستيطان الحجر الأساس لاستعمار الجزائر و استغلال ثرواتها.
- سعت الإدارة الاستعمارية لجعل اقتصاد الجزائر و ثروتها في خدمة الاقتصاد الفرنسي.
- لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في تحويل خيرات الجزائر لصالح الرأسمالية الفرنسية، حيث تم توظيف النظام الجمركي وتطويره لهذه الغاية.
- مارست الإدارة الاستعمارية سياسة ازدواجية، حيث دعمت القطاع الاقتصادي الأوربي الذي كان إنتاجه موجهها بشكل كبير نحو الأسواق الخارجية و خصوصا الفرنسية، في حين عمدت إلى تدهور القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري الذي رغم مشاركته في الصادرات و التي تعد معتبرة لكنها خضعت لانتهازية التجار الفرنسيين.
- يتضح تغلب المنتجات الزراعية و المواد الأولية في بنية الصادرات في حين مثلت المنتجات المصنعة أغلب الواردات، وهو ما يؤكد أن الإدارة الاستعمارية تعمدت إبقاء الجزائر بطابع زراعي عدم تصنيعها حتى لا تنافس الصناعة الفرنسية.
- على اعتبار أن النقل هو عصب الاقتصاد، و لتحفيز حركة المبادلات التجارية للجزائر لاسيما مع فرنسا فقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى تطوير المواصلات البرية و البحرية.

-تنوع ثروات الجزائر و قربها الجغرافي من فرنسا، جعلها تحت أهمية كبرى بين المستعمرات الفرنسية و كما أصبحت فرنسا أهم شريك تجاري للجزائر بما يؤكد النظرة الاستغلالية لها.

الهوامش:

- (1) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 15.
- (2) عدة بن داهاة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 305.
- (3) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 15.
- (4) عدة بن داهاة، المرجع السابق، ص ص 46-47.
- (5) نفس المرجع، ص 48.
- (6) صالح عباد، المرجع السابق، ص 15.
- (7) حياة فنون، "الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 24، الجزائر، السادس الثاني 2011، ص 19.
- (8) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 26.
- (9) عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 21.
- (10) المرجع نفسه، ص 19.
- (11) حياة فنون، المرجع السابق، ص 19.
- (12) أضواء، المرجع السابق، ص 20.
- (13) المرجع نفسه، ص ص 22-23.
- (14) صالح عباد، المرجع السابق، ص 35.

- (15) حياة فنون، المرجع السابق، ص ص 21-22.
- (16) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 57.
- (17) أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 108.
- (18) ناصر الدين سعيدوني، منطلقات و آفاق، ط 2، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 29.
- (19) المرجع نفسه، ص 30.
- (20) نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 137.
- (21) Annuaire de l'économie politique et de la statistique ,
Guillaumin ET C. Editeurs, Paris, 1890, P. 646.
- (22) Gouvernement général civil de l'Algérie, statistiques
générales de l'Algérie 1882-1884, impr. de l'association
ouvrière, P. Fontana & C^e Alger, P. 210
- (23) Ibid.
- (24) Annuaire de
l'économie politique 1890,op-cit, P. 646.
- (25) Exposé de la situation de l'Algérie par M. le
Gouverneur général, Mustapha Vve Giralt imprimeur du
gouvernement général, 1901, P. 387.
- (26) Sans auteur, enquête sur le commerce et la
navigation de l'Algérie, typographie Bastide, Alger, 1863,
P 19.
- (27) . Ibid

(28) عبد الرحمان رزاقى، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 30.

(29) المرجع نفسه.

(30) المرجع نفسه، ص ص 29-30.

(31) المرجع نفسه.

(32) عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 105.

(33) Ministère de l'agriculture et du commerce, Service de la statistique générale de France, Annuaire statistique de la France 1875, Imprimerie nationale, Paris, P. 646

(34) exposé de la situation générale de l'Algérie 1901, op-cit, P. 210

(35) عبد الرحمان رزاقى، المرجع السابق، ص 30.

(36) Ministère de l'agriculture et du commerce, Service de la statistique générale de France, Annuaire statistique de la France, 1895-1896, Imprimerie nationale, Paris,, PP. 432-433.

(37) Ibid

(38) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 129.

(39) Enquête de commerce et de navigation 1863, op-cit, P. 22

(40) شارل رويبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، تر: محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 178.

(41) جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، تر: أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000، ص 59.

(42) Ministère de l'agriculture et du commerce, Service de la statistique générale de France, Annuaire statistique de la France, 1892-1893-1894, Imprimerie nationale, Paris, PP. 316-317

(43)

Gouvernement général civil de l'Algérie, état actuel de Cie, Alger, l'Algérie, Imprimerie administrative Gojosso et 1877, PP. 138-141

(44) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 104.

(45) المرجع نفسه، ص 105.

(46) Gouvernement général de l'Algérie, état actuel de l'Algérie 1862, Imprimerie impériale, Paris, ,P. 67

Ibid. (47)

(48) عبد الرحمان رزافي، المرجع السابق، ص ص 16-17.